المجلد 2 العدد 1 2023
الباحث
https://resarchsaden.com
مجلة الباحث Researcher Journal
الجمعية الوطنية للبحث العلمي

أثر حوكمة المصارف في تحقيق التنمية المستدامة (دراسة ميدانية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن)

رائد أمين قائد* هائل سعيد علي عسيف** مروه مروان محمد سعيد**

جامعة عدن – عدن* ** جامعة العلوم والتكنولوجيا –عدن

الملخص

هدف البحث على التعرف على أثر حوكمة المصارف في التنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة في محافظة عدن، واعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وطبقت الاستبانة أدة للبحث، وتكون مجتمع البحث من المصارف الخاصة (المختلطة) وفروعها العاملة بمحافظة عدن والبالغ عددها أربعة بنوك وهي بنك اليمن الدولي، والبنك التجاري اليمني، وبنك اليمن والكويت، وبنك اليمن والخليج، وبلغت عينة البحث (54) فردًا من الهيئة الإدراية للمصارف، وتوصل البحث إلى أن مستوى تطبيق الحوكمة كان عاليًا، وكان مستوى التنمية المستدامة عاليًا أيضًا، وتبين أن أبعاد الحوكمة المتمثلة بـ (الإفصاح والشفافية، والمساءلة، والكفاءة والفاعلية، المسؤولية، والعدل والمساواة) لها أثر إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة، وأوصى البحث بالعمل على تعديل التشريعات والنصوص القانونية بما يتلاءم مع المستجدات التي جاءت بها حوكمة الشركات؛ بحيث تكون هناك نصوص قانونية واضحة يمكن الاستناد إليها، وإصدار مبادئ خاصة بحوكمة البنوك دون الاستغناء عن المبادئ الدولية التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمبادئ التي أصدرتها بقية الدول والمؤسسات المختصة؛ وذلك بهدف خلق مبادئ ملائمة لبيئة الاعمال اليمنية بالاعتماد على التجارب العربية والدولية.

الكلمات المفتاحية: الحوكمة، التنمية المستدامة.

Abstract

The research aimed to identify the impact of bank governance on sustainable development in private commercial banks in Aden Governorate. The research relied on the descriptive analytical approach, and the questionnaire was used as a tool for the study. The research population consisted of private (mixed) banks and their branches operating in Aden Governorate, which numbered four banks, namely: Yemen International Bank, Yemen Commercial Bank, Bank of Yemen and Kuwait, Bank of Yemen and Gulf, and the research sample amounted to (54) individuals from the Administrative Authority of Banks. The research concluded that the level of governance application was high and the level of sustainable development was also high. It was found that the dimensions of governance represented by: (Disclosure and transparency, accountability, efficiency and effectiveness, responsibility, justice, and equality) have a positive impact on achieving sustainable development. The Research recommended working to amend legislation and legal texts to go along with the updates brought about by bank governance so that there are explicit legal texts that can be relied upon. Issuing principles for bank governance without dispensing with the international principles issued by the Organization for Economic Cooperation and Development and the principles issued by the rest of the countries and specialist institutions, and that's aiming to create principles that fit the Yemeni business environment based on Arab and international experiences.

Keywords: *Governance, Sustainable development*

مقدمة:

تعدُ الحوكمة أو كما يطلق عليها بعضهم مصطلح الإدارة الرشيدة، من بين الآليات والوسائل الإدارية الحديثة المهمة، التي تهدف إلى حفظ الاستقرار وضمانه في النظام المالي كاملًا والمصرفي خاصة، إذ أدت الأزمات المالية والانهيارات والمصرفية والأزمات الاقتصادية التي شهدها الاقتصاد العالمي إلى الاهتمام بالحوكمة، واتباع نظرة عملية عن كيفية التطبيق الجيد لمبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية، وذلك من أجل تفادي الأزمات مستقبلًا، والإسهم بطريقة مباشرة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق التقدم للأفراد والمنظمات والمجتمع ككل؛ لأن ذلك يضمن للأفراد قدرًا مناسبًا من الضمان لتحقيق ربحية معقولة لاستثماراتهم، وتضمن قوة أداء المنظمات وسلامتها، ومن ثم تدعيم تقدم الأسواق المالية والاقتصادية والمجتمعات، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة التي تعد هدفًا وغاية في الوقت نفسه تنشده كل دول العالم بهدف توفير نفس الفرص نفسها الاقتصادية والاجتماعية للأجيال المستقبلية من دون إجحاف أو تقصير، ولم تكن المصارف في اليمن بمنأى عن التغيرات التي حدثت في العالم، وهو الأمر الذي جعل الحرص على تطبيق مبادئ الحوكمة للوصول إلى التنمية المستدامة ضرورة لا بد منها، لكونها من القطاعات الحيوية التي تؤدي دورًا أساسيًا في التنمية. ومن هذا المنطلق تبلورت فكرة البحث الحالي لتتناول أثر الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة في محافظة عدن.

مشكلة البحث:

تعاني اليمن من واقع اقتصادي متذبذب وغير مستقر وأزمات تعصف بها ألقت بظلالها على المصارف التي تؤدي دورًا اقتصاديًا كبيرًا في التنمية بأنواعها المختلفة من قيامها بأعمال عديدة تخدم قطاعات الاقتصاد اليمني المختلفة، لذا برزت أهمية تبني مبادئ الحوكمة وممرستها لحماية وتنظيم العلاقة بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح، وأصبح الاهتمام بتطبيقها مهماً في عملية التنمية بما يسهم في تدعيم الأسس الاقتصادية في الأسواق وكشف حالات التلاعب والفساد المالي والإداري وسوء الإدارة، وكسب ثقة المتعاملين، والعمل على استقرارها والحد من التقلبات الشديدة فيها، ومن ثم تحقيق التقدم الاقتصادي المنشود، بوصف الحوكمة من الركائز الأساسية لأهداف التنمية المستدامة. واستنادًا إلى ما ذكر يمكن إظهار مشكلة البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما أثر الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة في محافظة عدن؟

تتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما أثر الإفصاح والشفافية في تحقيق التنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة في محافظة عدن؟
2. ما أثر المساءلة في تحقيق التنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة في محافظة عدن؟
3. ما أثر الكفاءة والفعالية في تحقيق التنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة في محافظة عدن؟
4. ما أثر المسؤولية في تحقيق التنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة في محافظة عدن؟
5. ما أثر العدل والمساواة في تحقيق التنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة في محافظة عدن؟

أهمية البحث:

يكتسب البحث أهميته من أهمية المتغيرات التي يدرسها، والتي تتعلق بالحوكمة والتنمية المستدامة، وما لهذه المتغيرات من واقع واهتمام متزايد لدى العالم اليوم؛ إذ يمكن لنتائج هذا البحث أن تفيد المصارف المبحوثة والمهتمين بموضوعي الحوكمة والتنمية المستدامة، وتبرز أهميته أيضاً بكونه من الأبحاث القليلة جدًا - بحسب علم الباحثين- التي تبحث في الحوكمة والتنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن، وقد يكون طرح مثل هذا الموضوع بداية لأبحاث مستقبلية في هذا المجال.

أهداف البحث:

1. التعرف إلى مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في المصارف المبحوثة.
2. التعرف إلى مستوى مشاركة المصارف المبحوثة في تحقيق التنمية المستدامة.
3. تحديد أثر الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة في المصارف المبحوثة.
4. تقديم جملة من التوصيات بناءً على النتائج التي توصل إليها البحث؛ بهدف الاستفادة منها من الباحثين والمختصين وأصحاب القرار في المنظمات والمؤسسات ذات العلاقة.

رابعًا: فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحوكمة بأبعادها (الإفصاح والشفافية، والمساءلة، والكفاءة والفعالية، والمسؤولية، والعدل والمساواة) في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن، وتتفرع منها الفرضيات الفرعية الآتية:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح والشفافية في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمساءلة في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للكفاءة والفعالية في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمسؤولية في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن.
- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للعدل والمساواة في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن.

الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) في متوسطات آراء أفراد العينة تجاه الحوكمة والتنمية المستدامة تعزى لتباينهم في خصائصهم الشخصية والوظيفية (النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، والمركز الوظيفي، وسنوات الخدمة).

منهج البحث:

بناءً على طبيعة البحث والأهداف التي يسعى لتحقيقها، فقد اعتمد الباحثون على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يصف الظاهرة محل البحث وصفًا دقيقًا كما هي، وجمع المعلومات عنها، وتحليلها واختبار الفرضيات لاستخلاص النتائج وتحقيق أهداف البحث، والخروج بالاستنتاجات والتوصيات.

مجتمع البحث وعينته:

يتكون مجتمع البحث من المصارف الخاصة (المختلطة) وفروعها العاملة بمحافظة عدن والبالغ عددها أربعة بنوك، وهي: بنك اليمن الدولي، والبنك التجاري اليمني، وبنك اليمن والكويت، وبنك اليمن والخليج، أما عينة البحث من الأفراد فقد اخُتير الموظفين على أساس العينة القصدية، إذ قُصد الموظفين ممن هم بدرجة (مدير عام، ونائب مدير عام، ومدير إدارة، ونائب مدير إدارة، ورئيس قسم)، إذ وزعت (70) استبانة على الفئة المستهدفة، أعيد منها (58) استبانة، وبعد فحصها تبين أن (4) استبانات غير صالحة للتحليل الإحصائي، ومن ثم فإن عدد الاستبانات الصالحة للتحليل بلغت (54) استبانات بنسبة (77%) من إجمالي الاستبانات الموزعة على عينة البحث، وهي نسبة عالية لتحقيق أهداف البحث.

أداة البحث:

تمثلت أداة البحث في الاستبانة التي عُدت للحصول على البيانات اللازمة لقياس أثر الحوكمة في التنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن، وقد طورت بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث، وصيغت بعض الفقرات وعدلت بما يتلاءم مع أغراض هذا البحث، وشملت الاستمارة جزءين، تمثل الجزء الأول منها في البيانات الشخصية الخاصة بأفراد عينة البحث والتي تضمنت (النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، والمركز الوظيفي، وسنوات الخدمة)، في حين تضمن الجزء الثاني على متغيرات البحث والمتمثلة بـ الحوكمة وشمل (37) فقرة موزعة على خمسة أبعاد، والتنمية المستدامة وشمل (13) فقرة.

صدق أداة البحث وثباتها:

اختبار الصدق الظاهري: تم التأكد من الصدق الظاهري للاستبيانة في صورتها المبدئية بعرضها على عدد من المحكمين من ذوي الاختصاص، وأُجريت التعديلات التي أتفق عليها (80%) من المُحكّمين، وجاءت هذه التعديلات في صياغة بعض العبارات لتزداد وضوحًا.

اختبار الثبات: أجري اختبار ثبات الأداة باستعمال معامل ألفا كرونباخ ومعامل سبيرمان - براون للتجزئة النصفية، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (1):

جدول (1) معامل الثبات بطريقة ألفا كرونباخ وسيبرمان- براون للتجزئة النصفية

المحور	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ Alph Cronbach	معامل سبيرمان – براون للتجزئة النصفية
الحوكمة	37	0.898	0.863
التنمية المستدامة	13	0.913	0.901
إجمالي الأداة	**40**	**0.915**	**0.903**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على التحليل الإحصائي لبيانات البحث الميداني

يتضح من الجدول رقم (1) أن معاملات الثبات ألفا كرونباخ كانت مرتفعة إذ بلغت قيمته لأداة البحث كاملة (0.915) وفي محور الحوكمة و(0.898) و (0.913) في محور التنمية المستدامة، ونلاحظ أن معاملات الثبات باستخدام معامل سبيرمان – براون للتجزئة النصفية كانت مرتفعة، إذ بلغت قيمته لأداة البحث كاملة (0.903)، وفي محور الحوكمة (0.863) وفي محور التنمية المستدامة بلغت (0.901)، وبذلك يتضح أن الاستبانة أداة مناسبة لجمع البيانات المتعلقة بالبحث.

الدراسات السابقة:

1. **دراسة (رزوقي هشام، 2021) بعنوان:** مساهمة الحوكمة المصرفية في تحقيق استقرار النظام المصرفي الجزائري، هدف الدراسة معرفة الأساس النظري لحوكمة البنوك، ومساعدة البنوك الجزائرية على ادارك ومعرفة أهمية الدور الذي تؤديه الحوكمة في استقرار أدائها ومعرفته والرفع من كفاءتها، وتكون مجتمع الدراسة من المصارف الجزائرية، وتوصلت الدراسة إلى أن وجود نظام مصرفي سليم يعتبر من أحد الركائز الأساسية لسلامة النظام المالي كاملًا والقطاع الاقتصادي بصفة عامة، وأن تطبيق الحوكمة في المؤسسات المصرفية يعد أمرًا ضروريًا لإيجاد نظام رقابي محكم وموحد يمكن أن يساهم في تحسين أداء المصرف.

2. **دراسة (غضبان، 2021م) بعنوان:** دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة، واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة وثيقة بين الحوكمة والتنمية المستدامة، وأن الحوكمة ليست هدفاً بحد ذاته وانما شرطاً ضروريا لتحقيق التنمية المستدامة.
3. **دراسة (دربوك وبيوض، 2020م) بعنوان:** دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة بوزارة التعليم في ليبيا، كان هدف الدراسة قياس مستوى تطبيق مبادئ الحوكمة في تحقيق التنمية للمستدامة، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في ديوان وزارة التعليم في مدينة طرابلس، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والاستبانة لجمع البيانات، وتوصل البحث إلى وجود علاقة طردية بين مبدأ المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل في تحقيق التنمية المستدامة للموظفين.
4. **دراسة (الأُثوري، 2016م) بعنوان:** دراسة مدى تطبيق الحوكمة المؤسسية في المصارف اليمنية وفقًا لمبادئ لجنة بازل، هدف الدراسة التعرف إلى مدى تطبيق الحوكمة في المصارف اليمنية، وطبقت الاستبانة أداة للدراسة، وتوصلت إلى أن المصارف اليمنية تطبق الحوكمة المؤسسية في أعمالها وفقا لمبادئ بازل وبدرجة متوسطة، وأن هناك تطبيقًا لمبادئ الحوكمة فيما يتعلق بمبدأ كفاءة أعضاء مجلس الإدارة وتأهيلهم، ومن جهة الالتزام بتحقيق الأهداف الإستراتيجية والرقابة والإشراف الكافي على إدارة البنك، وتبين أن هناك انخفاضًا في مستوى الشفافية والإفصاح في عمليات البنك وعدم التزم إدارات المصارف اليمنية بتنفيذ سياسات للأجور والمكافآت.
5. **دراسة (Abhi, premalatha 2017) بعنوان:** حوكمة الشركات وأداء الشركة وكفاءتها: ثلاثة تحليلات تجريبية لصناعة التأمين في المملكة المتحدة، وهدفت إلى التعرف إلى أثر حوكمة الشركات في أدائها، وكان عدد المؤسسات المدروسة 67 شركة تأمين في المملكة المتحدة في المدة من 2004م إلى 2013م، وتوصلت إلى أن حجم مجلس الإدارة أظهر تأثيرًا إيجابيًا في العائد على الأصول ولم يكن له تأثير في ROE، أما نسبة المديرين المستقلين وكذلك الازدواجية لم يكن لهما أي أثر في الأداء المالي.
6. **دراسة (Stojanović, et al, 2016) بعنوان:** الحكم الرشيد كأداة للتنمية المستدامة، وقد هدفت الدراسة إلى اختبار الروابط بين المفهوم الغامض للحكم الرشيد، والأبعاد المتغايرة للغاية للتنمية المستدامة، وتحليل آثار الحوكمة الجيدة في مؤشرات التنمية المستدامة، واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة للمدة 2000-2012م، بالتطبيق على 215 دولة، وتوصلت إلى وجود أثر معنوي لقواعد الحوكمة على التنمية المستدامة في البلدان المستهدفة، وأن اتجاه وشدة تأثيرات أبعاد الحكم الجيد تختلف باختلاف المؤشر المختار للتنمية المستدامة، والانتماء إلى فئة معينة من البلدان سواء أكانت متقدمة أو نامية أو غير متطورة، ولا يوجد نموذج أو مقاس واحد للحوكمة يناسب الجميع.
7. **دراسة (Stojanović, et al, 2016) بعنوان:** الحكم الرشيد كأداة للتنمية المستدامة، وقد هدفت الدراسة إلى اختبار الروابط بين المفهوم الغامض للحكم الرشيد، والأبعاد المتغايرة للغاية للتنمية المستدامة، وتحليل آثار الحوكمة الجيدة في مؤشرات التنمية المستدامة، واعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة للمدة 2000-2012م، بالتطبيق على 215 دولة، وتوصلت إلى وجود أثر معنوي لقواعد الحوكمة على التنمية المستدامة في البلدان المستهدفة، وأن اتجاه وشدة تأثيرات أبعاد الحكم الجيد تختلف باختلاف المؤشر المختار للتنمية المستدامة، والانتماء إلى فئة معينة من البلدان سواء أكانت متقدمة أو نامية أو غير متطورة، ولا يوجد نموذج أو مقاس واحد للحوكمة يناسب الجميع.

الإطار النظري
المبحث الأول: الحوكمة

أولًا: مفهوم الحوكمة:

اختلف الكتاب والباحثين بشأن تحديد مفهوم الحوكمة؛ نظرا لتداخله في كثير من الأمور المالية والاقتصادية والسياسية والتنظيمية والاجتماعية للمنظمات؛ لذا فقد قدمت كثير من تعاريف الحوكمة بحسب تخصصات واهتمامات هؤلاء الكتاب والباحثين، وسنعرض بعض التعريفات المذكورة للحوكمة من الدراسات والمراجع والمنظمات الدولية كما يلي:

عرفه الاقتصادي الأمريكي Coase Roland الذي يعد أول من أطلق مصطلح الحوكمة بمقال له نشر في سنة 1937م بعنوان The Nature of firm، بأنه: يشير فيه إلى السياسات المعتمدة من المنظمة ومكوناتها المختلفة للوصول إلى تناغم ذي فاعلية يعمل على تنمية المنظمة وتطويرها وذلك من خلال إعادة تنظيم العمل بتحديد المسؤوليات والمهام لمن في مواقع المسؤولية بما يضمن سير عمل المنظمة على أكمل وجه، وهو ما تطور فيما بعد ليشمل التوفيق بين مصالح أصحاب الشركة والمساهمين والعملاء والمحيط الخارجي (الزايغ، 2021م: 13).

وعرفتها منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي OECD بأنها: مجموعة من العلاقات فيما بين القائمين على إدارة الشركة ومجلس الإدارة وحملة الأسهم وغيرهم من المساهمين (الشريف، 2008م: 16).

أما البنك الدولي فيعرف الحوكمة بأنها "الطريقة التي تمارس بها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلاد من أجل التنمية" (البسام، 2014م: 5).

ويرى الباحثون أن الحوكمة هي مجموعة من القواعد التي توزع بها الحقوق والواجبات بين المشاركين في إدارة المنظمة مثل مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين والمساهمين ولهم تأثير في تحديد القرارات والأنشطة المتعلقة بإدارة شؤونها وصياغتها وتصميمها وتنفيذها وتقييمها، والالتزام الأخلاقي بما يؤدي إلى تطوير الأداء وزيادة فعالية وكفاءة العمل، وتقليل الفساد، وزيادة الإنتاجية، بما يتوافق مع القوانين والتعليمات وأفضل الممارسات في مجال العمل وتحقيق مستوى عالٍ من الإفصاح والشفافية.

ثانيًا: مبادئ الحوكمة:

أجمعت عديد من المنظمات في دول العالم المختلفة على أهمية صياغة مجموعة من المبادئ العامة ذات الصلة بالحوكمة وتطويرها، تحدد في ضوئها الأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق الأطراف المسؤولة لضمان التطبيق الناجح والفعال لتلك المبادئ، وتعد هذه المبادئ الخطوط العامة التي تهدف إلى تعزيز الإدارة السليمة للشركات، وكفاءة الأسواق المالية واستقرار الاقتصاد من مساعدة إدارة الشركات ومجلس الإدارة في إنجاز مهامهم ذات الصلة بتنفيذ أفضل الممارسات في هذا المجال، وكذلك تخدم تلك المبادئ كإرشادات مستقبلية للحوار بشأن تطوير معايير تفصيلية للحوكمة.

وتعد منظمة التعاون الاقتصادي OECD) وبنك التسويات الدولية BIS) ممثلًا في لجنة بازل، ومُؤسسة التمويل الدولية (IFC) التابعة للبنك الدولي أهم الجهات الرائدة في صياغة هذه المبادئ وتطويرها، ففي أيار من عام 1999م أصدرت مبادئ الحوكمة ذات المضمون الدولي من منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OECD (حُدِثت سنة 2004م و 2015م) وتعد الأساس الذي تستند إليه الدول والمنظمات عند وضعها الأساس المناسب لتطبيق مفهوم الحوكمة، وتستهدف هذه المبادئ مساعدة الدول والمنظمات لتطوير الأطر القانونية والمؤسساتية والتنظيمية وتحسنها، لتطبيق الحوكمة وذلك بتوفير الخطوط الإرشادية والمقترحات لأسواق الأوراق المالية والمستثمرين والشركات وغيرها من الأطراف التي تؤد دورًا في عملية وضع أساليب سليمة لحوكمة الشركات،

وفيما يلي المبادئ الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD (الجابري، 2020م: 35) و(إبراهيم، 2013م: 31) و(باماجد، 2011م: 55).

1. **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة المصارف:** أي يجب أن يتضمن إطار الحوكمة تعزيز شفافية الأسواق وكفاءتها، ويجب أن يكون متناسقًا مع أحكام القانون، وأن يصوغ توزيع المسؤوليات فيما بين السلطات الإشرافية والتنظيمية والتنفيذية المختلفة بوضوح؛ إذ ينبغي وضع إطار حوكمة المصارف بهدف أن يكون ذا تأثير في الأداء الاقتصادي الشامل ونزاهة الأسواق وفي الحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق وتشجيع قيام أسواق مالية تتميز بالشفافية والفاعلية.
2. **حفظ حقوق المساهمين والوظائف الرئيسة لأصحاب حقوق الملكية جميعًا:** يجب على إطار حوكمة المصارف أن يوفر الحماية لحملة الأسهم، وأن يسهل لهم ممارسة حقوقهم، وحدد هذا المبدأ حقوق المساهمين الأساسية، بما في ذلك الحق في المعلومات والمشاركة من اجتماع المساهمين في قرارات المصرف الرئيسة، والكشف عن هياكل المراقبة، مثل حقوق التصويت المختلفة.
3. **المعاملة المتساوية للمساهمين جميعًا:** أي المساواة بين حملة الأسهم داخل كل فئة، وحقهم في الدفاع عن حقوقهم القانونية، والتصويت في الجمعية العمومية على القرارات الأساسية، وكذلك حمايتهم من أي عملية استحواذ أو دمج مشكوك فيها، أو من الاتجار في المعلومات الداخلية، وكذلك حقهم في الاطلاع على المعاملات كافة مع أعضاء مجلس الإدارة أو المدير التنفيذي.
4. **دور أصحاب المصالح في حوكمة المصارف:** يجب على إطار حوكمة المصارف أن يعترف بحقوق أصحاب المصالح التي ينشئها القانون، أو تنشأ نتيجة لاتفاقيات متبادلة، وأن يعمل على تشجيع التعاون النشط بين المصارف وأصحاب المصلحة في خلق الثروة وفرص العمل واستدامة المصارف السليمة ماليًا.
5. **الإفصاح والشفافية:** يجب على إطار حوكمة المصارف أن يضمن القيام بالإفصاح السليم والصحيح في الوقت المناسب عن الموضوعات المهمة كافة والمتعلقة بالمصرف بما في ذلك المركز المالي والأداء وحقوق الملكية وحوكمة المصارف. يحدد هذا المبدأ المجالات الرئيسة للإفصاح، مثل: النتائج المالية والتشغيلية، وأهداف المنظمة، وملكية الأسهم الرئيسة، والمكافآت والتعويضات، ومعاملات الأطراف ذات الصلة، وعوامل الخطر، وأعضاء مجلس الإدارة، إلخ.
6. **مسؤولية مجلس الإدارة:** ينبغي في إطار حوكمة المصارف أن يضمن التوجيه والإرشاد الإستراتيجي للشركة ومحاسبة مجلس الإدارة عن مسؤوليته أمام المصرف وحملة الأسهم، ويجب على أعضاء مجلس الإدارة أن يعملوا على أساس من المعلومات الكاملة وبحسن النية مع العناية الواجبة، وبما يحقق أفضل مصلحة للمصرف وحملة الأسهم.

ثالثًا: آليات الحوكمة:

تُعدّ آليات الحوكمة الأداة التي يمكن منها تطبيق مبادئ الحوكمة، فلضمان تطبيق مبادئ الحوكمة لابد من وجود آليات يعتمد عليها من الشركات، للتأكد من الحفاظ على حقوق الأطراف ذوي المصالح مع الشركة، من إحكام الرقابة والسيطرة على الأداء بهدف التخلص من الفساد الإداري والمالي، بالإضافة إلى التأكد من الاستخدام الأمثل لأصول الشركة، وتكفل للمساهمين عوائد على استثماراتهم، وتقسم آليات حوكمة المصارف إلى داخلية وأخرى خارجية، ويمكن تفصيلها كما يلي: (الغزي، 2022م: 105) و(غناية وحليمي، 2021م: 14) و(الزحيم، 2013م: 36). وتتضمن:

الآليات الداخلية: تتكون هذه الآليات في جوهرها من مجلس إدارة مكون بشكل مدروس، وهيكل ملكية متوازن ولجنة مراجعة، ويتمثل الدور الأساسي لمجلس الإدارة في مراقبة الجانب الإداري للمصرف والتقليل من مشاكل الوكالة؛ إذ يستحوذ مجلس الإدارة على اهتمام بالغ، والذي يستوجب مراعاة مجموعة من العوامل والآليات لضمان فعاليته داخل المصرف، وترتبط عديد من المتغيرات بآلية مجلس الإدارة، من بينها الحجم وازدواجية دور المدير التنفيذي والأعضاء خارج المصرف (الخارجيين المستقلين) وتكرار اجتماعات مجلس الإدارة، ويعدُ هيكل ملكية المصرف أمرًا مهمًا في تشكيل نظام حوكمة المصارف؛ إذ يعد تحديد هوية المالكين، وكيفية امتلاكهم للأسهم، ومدى تأثيرهم من الإفصاح عن نسبة نصيبهم من المصرف (المساهمين المؤثرون ومساهمو الأقلية) من الاعتبارات المهمة المؤثرة في عملية حوكمة المصارف، بالإضافة إلى ذلك، يكون لهيكل الملكية تأثير في فعالية الحوكمة وعلى الأداء والقيمة السوقية للمصرف ككل.

الآليات الخارجية: هناك عدة آليات للرقابة الخارجية تطورت في أكثر الاقتصاديات الحديثة، إذ تمثل الآليات الخارجية العوامل الخارجية المؤثرة في أداء المصرف، والتي يكون مصدرها البيئة الخارجية المحيطة به، وتتمثل هذه الآليات بآلية السوق لأغراض السيطرة، والأنظمة والتشريعات، والتدقيق الخارجي؛ أي: أن هذه الآليات تحدد على وفق عوامل خارجية، وتهدف إلى إدارة المصارف مصلحة المساهمين، مثل قواعد الحماية القانونية والاستحواذ، وكذلك فيما يخص المراجعة الخارجية كآلية مراقبة للحد من تعارض المصالح، مع الإشارة إلى علاقة استقلالية المراجع الخارجي بالرسوم المقابل.

المبحث الثاني: التنمية المستدامة

أولًا: مفهوم التنمية المستدامة:

أصبح مصطلح التنمية المستدامة (Sustainable Development) يتداول في الأوساط المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلا أن اعتماده وتطبيقه يختلف من وسط إلى آخر؛ إذ إنَّ لكل واحد من هذه الأوساط معايير تحليل خاص به بحيث يحلل كل وسط المفهوم والمبدأ على وفق ما يسمح له بالإجابة عن الأسئلة الخاصة به، كما إنَّ مصطلح التنمية المستدامة يأخذ مفاهيم مختلفة بحسب الوسط الذي يستعمله. فالتنمية المستدامة هي تنمية المجتمع، وتنمية الصناعة، وتنمية الزراعة، فيأتي أحد تعاريف التنمية المستدامة بأنه هو الاستعمال المثالي الفعال للمصادر البيئية جميعًا، والحياة الاجتماعية، والاقتصاد للمستقبل البعيد، مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل (أبو زنط وغنيم، 2009م: 25). في حين عرفها مؤتمر الامم المتحدة عام 1987 بأنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة" (الشمري، 2015م: 30). ويعرف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها: "تلك العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل، الذي يضمن اتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة؛ وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن" (ريمة، 2008: 65).

تضمن التقرير الصادر عن معهد الموارد العالمية حصر عشر تعريفات واسعة التداول للتنمية المستدامة، وقد قسم التقرير هذه التعريفات على أربع مجموعات: اقتصادية، واجتماعية، وبيئية وتكنولوجية (مختار، 2017: 572):

1. **اقتصاديًا:** تعني التنمية الاقتصادية للدول المتقدمة إجراء خفض في استهلاك الطاقة، والموارد أما ما يخص الدول المتخلفة فهي تعني توظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة والحد من الفقر.
2. **اجتماعيًا:** فإنها تعني السعي من أجل استقرار النمو السكاني ورفع مستوى الخدمات الصحية والتعليمية خاصة في الريف.
3. **بيئيًا:** فهي تعني حماية الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المائية.

4. **تكنولوجيًا:** فهي تعني نقل المجتمع إلى عصر الصناعات النظيفة التي تستخدم تكنولوجيا منظفة للبيئة، وتنتج الحد الأدنى من الغازات الملوثة والحابسة للحرارة والضارة بالأوزون.

إن القاسم المشترك لهذه التعريفات والتي سبق ذكرها هو أن التنمية لكي تكون تنمية مستدامة يجب ألا تتجاهل الضغوط البيئية، وألا تؤدي إلى دمار الموارد الطبيعية واستنزافها، كما يجب أن تحدث تحولًا تقنيًا للقاعدة الصناعية والتكنولوجية السائدة.

ثانيًا: أبعاد التنمية المستدامة:

تتكون التنمية المستدامة من أربعة أبعاد أساسية متكاملة ومترابطة مع بعضها البعض، فإذا لم يتوفر بعد واحد لم يتحقق شرط الاستدامة وهي كما يلي: (بقة والعايب، 2008: 100) (حسونة، 2013: 34):

1. **البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:** ويشير هذا البعد إلى العلاقة الموجودة بين الطبيعة والبشر، وإلى النهوض برفاهية الناس وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، واحترام حقوق الإنسان.
2. **البعد الاقتصادي:** إن البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة يتطلب إيقاف تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية، والحد من التفاوت في المداخيل والثروة، فضلًا عن الاستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الاقتصادية.
3. **البعد البيئي:** ترتكز فلسفة التنمية المستدامة على حقيقة تقول إن استنزاف الموارد الطبيعية التي تعدُ ضرورة لأي نشاط زراعي أو صناعي، سيكون له آثار ضارة في التنمية والاقتصاد عمومًا، لهذا فإن أول بند في مفهوم التنمية المستدامة هو محاولة الموازنة بين النظام الاقتصادي والنظام البيئي بدون استنزاف الموارد الطبيعية مع مراعاة الأمن البيئي.
4. **البعد التكنولوجي:** تهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق تحول سريع في القاعدة التكنولوجية للمجتمعات الصناعية، وجعلها أنظف وأكفأ، وأقدر على الحد من تلوث البيئة. كذلك تهدف إلى تحقيق التحول نفسه في البلدان النامية الآخذة في التصنيع، لتفادي تكرار أخطاء التلوث البيئي الذي تسببت به الدول الصناعية. ويشكل التطور التكنولوجي على وفق مفهوم التنمية المستدامة، وسيلة مهمة للتوفيق بين أهداف التنمية وبين القيود التي تفرضها البيئة؛ بحيث لا تتحقق الأولى على حساب الثانية.

ثالثًا: حوكمة البنوك أداة لتحقيق التنمية المستدامة:

هناك علاقة وثيقة بين الحوكمة وعملية التنمية المستدامة؛ إذ أصبحت الحوكمة بأبعادها المختلفة شرطًا رئيسًا لتحقيق التنمية المستدامة من إيجاد الظروف السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة لتحرير هذه القدرات البشرية ومن ثم تعزيز رفاهية الإنسان من القضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل وحماية البيئة والنهوض بالمرأة (السكارنة، 2009: 324).

إن الرؤية الأوسع لحوكمة البنوك، والتي ترى فيها مجموعة من الآليات التي تتعامل مع الإصلاح المؤسسي، وليس فقط على مستوى الشركات، ترى فيها أيضا جزءا لا يتجزأ من إستراتيجيات التنمية الناجحة؛ إذ إن للحوكمة دور محوري في بناء اقتصاديات قادرة على التنافس، وتقليص الفساد من جهة القطاع الخاص، وضمان حقوق الملكية، وخلق الوظائف والثروة، وهي جميعا مكونات الجهود الناجحة للحد من الفقر (مركز المشروعات الدولية الخاصة والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، 38).

والاستدامة هنا لا تعني الاستمرارية، بل تعني نتائج الاستمرارية المتطورة، ففي دراسة أعدها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP سنة 1977 (الأمم المتحدة، 2003)، عدَت الاستدامة عنصرًا من مميزات الحوكمة وإدامة التنمية الشاملة، وأن الحوكمة هي طريق لتحقيق التنمية المستدامة. وإن علاقة التنمية الشاملة بالحوكمة يمكن قراءتها من خلال 3 زوايا، هي (قطوش وجنوحات، 2018: 99):

1. وطنية: تشمل الحضر والريف وجميع الطبقات الاجتماعية والفئات بما فيها المرأة والرجل.
2. عالمية: أي التوزيع العادل للثروة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلاقات دولية تتسم بقدر من الاحترام الإنساني والقواعد القانونية.
3. زمنية: أي مراعاة مصالح الأجيال اللاحقة.

ولا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة في ظل وجود سوء إدارة للموارد البشرية والمادية المتاحة للانطلاق في عملية التنمية والنهوض الاقتصادي.

المبحث الثالث:
بحث ميداني على المصارف التجارية الخاصة في عدن عينة البحث

أولاً: الخصائص الشخصية لعينة البحث

كانت خصائص عينة البحث كما هو مبين في الجدول (2):

جدول (2) خصائص عينة البحث

المتغير		التكرار	النسبة المئوية
النوع	ذكر	33	61.1
	انثى	21	38.9
العمر	أقل من 30 سنة	8	14.8
	30 إلى أقل من 40 سنة	10	18.5
	40 إلى أقل من 50 سنة	32	59.3
	50 سنة فأكثر	4	7.4
المؤهل العلمي	دبلوم بعد الثانوية	4	7.4
	بكالوريوس	40	74.1
	ماجستير	8	14.8
	دكتوراه	2	3.7
المركز الوظيفي	مدير عام	2	3.7
	نائب مدير عام	4	7.4
	مدير ادارة	15	27.8
	رئيس قسم	29	53.7
	أخرى	4	7.4
سنوات الخبرة	أقل من (5) سنوات	13	24.1
	من (5) إلى أقل من (10) سنوات	19	35.2
	من (10) إلى أقل من (20) سنة	9	16.7
	من (30) سنة فأكثر	13	24.1
الاجمالي		**54**	**100%**

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي لبيانات البحث الميداني

يبين الجدول (2) أن (61.1%) هم من الذكور و(38.9%) هم من الإناث، وأن أكبر فئة عمرية كانت من (40-50) سنة وبنسبة بلغت (59.3%) من إجمالي حجم العينة، تليها الفئة العمرية (30-40) سنة بنسبة (18.5%) ثم الفئة العمرية أقل من 30 سنة بنسبة (14.8%)، ثم الفئة العمرية 50 سنة فأكثر بنسبة (7.4%)، وقد حاز الذين لديهم مؤهل علمي بكالوريوس على أعلى نسبة بلغت (74.1%) يليه من لديهم مؤهل ماجستير بنسبة (14.8%) ثم من مؤهلهم العلمي دكتوراه بنسبة (3.7%)، ثم دبلوم بعد الثانوية بنسبة (7.4%) وكانت نسبة من مركزهم الوظيفي رئيس قسم (52.7%) يليه من مركزهم الوظيفي مدير إدارة بنسبة (27.8%) ثم نائب مدير عام بنسبة (7.4%) والنسبة للوظائف الأخرى نفسها، وأخيرًا نائب مدير عام بنسبة (3.7%) من إجمالي عينة البحث، وعلى مستوى سنوات الخبرة نجد أن اكبر نسبة كانت لمن لديهم خبرة تتراوح بين (5) إلى أقل من (10) سنوات بنسبة (35.2%) يليه من لديهم خبرة أقل من (5) سنوات بنسبة (24.1%) والنسبة نفسها لمن لديهم خبرة من (20) سنة فأكثر ثم من لديهم خبرة من (10) إلى أقل من (20) سنة بنسبة (16.7%) من إجمالي عينة البحث.

ثانيًا: التحليل الوصفي لإجابات أفراد عينة البحث عن محاور البحث:

في هذا الجزء تم تحليل مدى توافر متغيرات البحث المتمثلة بـ (الحوكمة، والتنمية المستدامة) عن طريق احتساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والأهمية النسبية ودرجة التوافر واختبار T لكل محور من محاور البحث، وكانت النتائج كالآتي:

1. التحليل الوصفي لفقرات محور الحوكمة:

وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (3):

جدول (3) المتوسطات الحسابية واختبار T لفقرات محور الحوكمة

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى الدلالة 0.05≥P	الرتبة	الاتجاه
1	يجري الإفصاح عن جميع بنود عناصر المركز المالي المصرف.	3.87	1.089	77.4	7.49	0.000	2	عالٍ
2	يجري الإفصاح عن ملكية المساهمين لفئات الأسهم المختلفة.	3.65	1.088	73.0	5.65	0.000	7	عالٍ
3	توفر إدارة المصرف معلومات كافية وشفافة عن تشكيل ومؤهلات مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.	3.66	1.011	73.2	6.19	0.000	5	عالٍ
4	يجري الإفصاح عن مكافأة مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين وكيفية اختيارهم.	3.67	1.126	73.4	5.65	0.000	4	عالٍ
5	يجري الإفصاح للمساهمين عند وجود ممارسة أو سلوك غير أخلاقي.	3.82	0.972	76.4	7.96	0.000	3	عالٍ
6	تتوافر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة.	3.40	1.101	68.0	3.24	0.002	8	عالٍ
7	توفر إدارة المصرف معلومات كافية وشفافة عن خططها المستقبلية وعن المخاطر المنظورة.	3.65	1.046	73.0	5.88	0.000	6	عالٍ
8	يوفر المصرف معلومات كافية عن المسائل المادية في تعامله مع الأطراف ذات العلاقة	3.91	0.961	78.2	8.93	0.000	1	عالٍ
	المتوسط العام لبُعد الإفصاح والشفافية	**3.70**	**0.768**	**74.0**	**8.61**	**0.000**		**عالٍ**
1	تتوافر في المصرف تشريعات واضحة تضمن حقوق أصحاب المصالح.	3.97	0.872	79.4	10.5	0.000	2	عالٍ
2	تتوافق المتطلبات القانونية والرقابية في المصرف المركزي مع القوانين المعمول بها في المصرف.	3.83	0.801	76.6	9.79	0.000	3	عالٍ
3	يمارس المصرف المركزي دوراً رقابياً بأسلوب مهني وطريقة موضوعية لتنفيذ متطلبات الحوكمة.	3.82	0.899	76.4	8.61	0.000	5	عالٍ
4	تكفل القوانين المصرفية المطبقة الحق للمساهمين في انتخاب أو عزل أعضاء مجلس الإدارة.	3.83	0.974	76.6	8.42	0.000	4	عالٍ
5	المتطلبات القانونية والتنظيمية لقواعد الحوكمة تضمن وصول المعلومات إلى جميع أصحاب المصالح.	3.79	0.971	75.8	7.64	0.000	6	عالٍ
6	تعد الأنظمة والقوانين في المصرف واضحة لجميع الموظفين.	3.70	0.992	74.0	7.16	0.000	7	عالٍ
7	يتخذ القرار بناء على بيانات ومعلومات دقيقة ويتخذ القرار كأفضل بديل لعدة خيارات.	3.99	0.910	79.8	10.0	0.000	1	عالٍ
8	توجد مساءلة ومحاسبة على الجميع دون تمييز.	3.50	1.091	70.0	5.44	0.000	8	عالٍ
	المتوسط العام لبُعد المساءلة	**3.80**	**0.636**	**76.0**	**12.3**	**0.000**		**عالٍ**
1	يتوفر هيكل تنظيمي فعال في المصرف يسهم في تطوير الحوكمة.	3.73	1.095	74.6	6.29	0.000	2	عالٍ
2	يختار أعضاء مجلس الإدارة بناءً على الكفاءة والخبرة الإدارية والنزاهة.	3.51	0.990	70.2	4.82	0.000	6	عالٍ
3	يمتلك المصرف نظامًا تكنولوجيًا حديثًا يسهم في تنفيذ العمليات بأقل التكاليف	3.76	0.989	75.2	7.29	0.000	1	عالٍ
4	يحرص المصرف على تحقيق أفضل استخدام للطاقات والقدرات المتاحة لديه.	3.60	1.074	72.0	5.23	0.000	5	عالٍ
5	يسعى المصرف إلى تحسين كفائتة المصرفية	3.72	1.087	74.4	6.24	0.000	3	عالٍ

	والخدمات التي يقدمها.							
6	يحرص المصرف في عملية اختيار العاملين ذي كفاءة عالية.	3.62	1.113	72.4	5.24	0.000	4	عالٍ
المتوسط العام لبُعد الكفاءة والفاعلية		**3.66**	**0.848**	**73.2**	**7.29**	**0.000**	**عالٍ**	
1	تحتفظ إدارة المصرف بنظام داخلي يوضح حقوق مجلس الإدارة وصلاحياتها وواجباتها.	4.02	0.941	80.4	10.3	0.000	1	عالٍ
2	تلتزم إدارة المصرف بتطبيق القوانين والأنظمة مع الحرص على مصالح الأطراف ذات المصلحة.	3.94	0.909	78.8	9.80	0.000	3	عالٍ
3	يستند عمل إدارة المصرف على توفير المعلومات الكافية لتحقيق أفضل مصلحة للمصرف والمساهمين.	3.93	0.876	78.6	10.0	0.000	5	عالٍ
4	تشرف إدارة المصرف على فعالية وممارسات المصرف وإجراء التغيرات اللازمة.	3.91	0.861	78.2	9.97	0.000	7	عالٍ
5	تعمل إدارة المصرف على تحقيق القدر اللازم من المساءلة والمتابعة.	3.94	0.923	78.8	9.92	0.000	4	عالٍ
6	تشرف إدارة المصرف على كبار المديرين واستبدالهم إذا لزم الأمر.	3.78	0.938	75.6	7.79	0.000	8	عالٍ
7	تشرف إدارة المصرف على الموازنات التقديرية والمصروفات الرأسمالية الرئيسية.	4.00	0.812	80.0	11.6	0.000	2	عالٍ
8	يرشح وينتخب أعضاء مجلس الإدارة بشفافية.	3.93	0.939	78.6	9.37	0.000	6	عالٍ
المتوسط العام لبُعد المسؤولية		**3.93**	**0.669**	**78.6**	**13.2**	**0.000**	**عالٍ**	
1	يجري المعاملة المتساوية لجميع المساهمين بما في ذلك مساهمة الأقلية والمساهمين الأجانب.	3.71	0.907	74.2	7.36	0.000	4	عالٍ
2	يحق للمساهمين الحصول على معلومات بشأن فئات الأسهم المختلفة قبل شراء الأسهم.	3.67	1.042	73.4	6.10	0.000	5	عالٍ
3	للمساهمين حقوق التصويت المتساوية لكل فئة من فئات حملة الأسهم.	3.76	0.989	75.2	7.29	0.000	3	عالٍ
4	تجري حماية حقوق الأقلية من المساهمين من الممارسات الاستغلالية مع توفير وسائل تعويضية فعالة.	3.82	0.874	76.4	8.91	0.000	2	عالٍ
5	تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين في تحقيق المساواة للجميع.	3.59	1.018	71.8	5.62	0.000	6	عالٍ
6	يوجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود.	3.85	0.964	77.0	7.92	0.000	1	عالٍ
المتوسط العام لفقرات بُعد العدل والمساواة		**3.73**	**0.767**	**74.6**	**9.03**	**0.000**	**عالٍ**	
المتوسط العام لفقرات محور		**3.76**	**0.678**	**75.2**	**14.3**	**0.000**	**عالٍ**	

المصدر: التحليل الاحصائي لبيانات البحث الميداني ن=54 مستوى الدلالة (P=0.05)

من الجدول رقم (2) نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة البحث عن فقرات محور الحوكمة بلغ (3.76)، وهذا يعن أنّ توافُر فقرات محور الحوكمة مجتمعةً معًا تقع عند المستوى "متوافر بدرجة عالية"؛ إذ تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (3.40-4.20)، بانحراف معياري بلغ (0.678) يشير إلى تقارُب الآراء وتجانسها حول المحور، بوزن نسبي عالٍ بلغ (75.2%)، ويعني أن (75.2%) يرون أن الحوكمة متوافرة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن، وكانت نتيجة اختبار T معنوية، إذ بلغ مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)؛ أي: إن متوسط درجة الاستجابة للحوكمة تزيد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3)، وعلى مستوى أبعاد الحوكمة نورد ترتيب الأبعاد بحسب متوسطاتها الحسابية:

1. في المرتبة الأولى جاء بُعد المسؤولية بوسط حسابي عالي بلغ (3.93)، وبانحراف معياري (0.669)، بوزن نسبي عالٍ بلغ (78.6%)، وبلغت قيمة اختبار t (13.2) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة من أفراد العينة على هذا البُعد، وتراوحت متوسطات البُعد بين (3.78-4.02) "متوافر بدرجة عالية"، إذ كانت أعلاها توافرًا الفقرة الأولى، التي نصها: (تحتفظ إدارة المصرف بنظام داخلي يوضح حقوق وصلاحيات وواجبات مجلس الإدارة) بوسط حسابي عالي بلغ (4.02)، وانحراف معياري (0.941)، بوزن نسبي عالي بلغ (80.4%)، وبلغت قيمة اختبار T (10.3) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة عالية على هذه الفقرة، وكانت أدناها توافرًا الفقرة السادسة التي نصها (تشرف إدارة المصرف على كبار المديرين واستبدالهم إذا لزم الأمر) بوسط حسابي عالٍ بلغ (3.78) وبانحراف معياري (0.938)، وبوزن نسبي عالي بلغ (75.6%)، وبلغت قيمة اختبار T (7.79) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يدل على أن هناك موافقة عالية على هذه الفقرة.
2. في المرتبة الثانية جاء بُعد المساءلة بوسط حسابي عالي بلغ (3.80)، بانحراف معياري (0.636)، بوزن نسبي (76.0%)، وبلغت قيمة اختبار t (12.3) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.00) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة من أفراد العينة على هذا البُعد، وتراوحت متوسطات البُعد بين (3.50-3.99) ومن ثمّ كانت في المستوى (متوافر بدرجة عالية) إذ كانت أعلاها توافراً الفقرة السابعة التي نصها: (يتخذ القرار بناء على بيانات ومعلومات دقيقة ويتخذ القرار كأفضل بديل لعدة خيارات) بوسط حسابي عالٍ بلغ (3.99)، وانحراف معياري (0.910)، وبوزن نسبي عالٍ بلغ (79.8%)، وبلغت قيمة اختبار T (10.0) بمستوى المعنوية (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة على هذه الفقرة، وكانت أدناها توافراً الفقرة الثامنة التي نصها: (توجد مساءلة ومحاسبة على الجميع دون تمييز) بوسط حسابي عالي بلغ (3.50)، وبانحراف معياري (1.091) وبوزن نسبي بلغ (70.0%)، وبلغت قيمة اختبار T (5.44) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يدل على أن هناك موافقة عالية على هذه الفقرة.
3. في المرتبة الثالثة جاء بُعد العدل والمساواة بوسط حسابي عالي بلغ (3.73)، بانحراف معياري (0.767)، وبوزن نسبي عالٍ (74.6%)، وبلغت قيمة اختبار t (9.03) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة من أفراد العينة على هذا البُعد، وتراوحت متوسطات البُعد بين (3.59-3.85) ومن ثمّ كانت في المستوى (متوافر بدرجة عالية) إذ كانت أعلاها توافرًا الفقرة السادسة التي نصها: (يوجد وسائل لإزالة المعوقات الخاصة بالتصويت عبر الحدود) بوسط حسابي عالي بلغ (3.85)، وانحراف معياري (0.964)، وبوزن نسبي بلغ (77.0%)، وبلغت قيمة اختبار T (10.0) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة على هذه الفقرة، وكانت أدناها توافرًا الفقرة الخامسة التي نصها (تسمح الإجراءات المتبعة لعقد اجتماعات الجمعية العامة للمساهمين في تحقيق المساواة للجميع) بوسط حسابي عالٍ بلغ (3.59)، وبانحراف معياري (1.018)، وبوزن نسبي عالٍ بلغ (71.8%)، وبلغت قيمة اختبار T (5.62) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يدل على أن هناك موافقة عالية على هذه الفقرة.

4. في المرتبة الرابعة جاء بُعد الإفصاح والشفافية بوسط حسابي عالي بلغ (3.70)، وبانحراف معياري (0.768)، وبوزن نسبي (74.0%)، وبلغت قيمة اختبار t (8.61) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة من أفراد العينة على هذا البُعد، وتراوحت متوسطات البُعد بين (3.40-3.91) ومن ثمّ كانت في المستوى "متوافر بدرجة عالية" إذ كانت أعلاها توافرًا الفقرة الثامنة التي نصها: (يوفر المصرف معلومات كافية عن المسائل المادية في تعامله مع الأطراف ذات العلاقة) بوسط حسابي عالي بلغ (3.91)، وانحراف معياري (0.961)، وبوزن نسبي بلغ (78.2%)، وبلغت قيمة اختبار T (8.93) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة على هذه الفقرة، وكانت أدناها توافرًا الفقرة السادسة التي نصها (تتوفر قنوات لنشر المعلومات الكافية وفي التوقيت المناسب وبطريقة تتسم بالعدالة لجميع الأطراف ذات العلاقة) بوسط حسابي عالٍ بلغ (3.40)، بانحراف معياري (1.101) وبوزن نسبي عالي بلغ (68.0%)، وبلغت قيمة اختبار T (3.24) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يدل على أن هناك موافقة عالية على هذه الفقرة.
5. في المرتبة الخامسة والأخيرة جاء بُعد الكفاءة والفاعلية بوسط حسابي عالي بلغ (3.66)، وبانحراف معياري (0.848)، وبوزن نسبي (73.2%)، وبلغت قيمة اختبار t (7.29) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة من أفراد العينة على هذا البُعد، وتراوحت متوسطات البُعد بين (3.51-3.76) ومن ثمّ كانت في المستوى "متوافر بدرجة عالية" إذ كانت أعلاها توافراً الفقرة الثالثة التي نصها: (يمتلك المصرف نظامًا تكنولوجيًا حديثًا يسهم في تنفيذ العمليات بأقل التكاليف) بوسط حسابي عالٍ بلغ (3.76)، وانحراف معياري (0.989)، وبوزن نسبي بلغ (75.2%)، وبلغت قيمة اختبار T (7.29) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة على هذه الفقرة، وكانت أدناها توافرًا الفقرة الثانية التي نصها (يختار أعضاء مجلس الإدارة بناءً على الكفاءة والخبرة الإدارية والنزاهة) بوسط حسابي عالٍ بلغ (3.51)، بانحراف معياري (0.990)، بوزن نسبي بلغ (70.2%)، وبلغت قيمة اختبار T (4.82) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يدل على أن هناك موافقة عالية على هذه الفقرة.

2. التحليل الوصفي لإجابات عينة البحث عن محور التنمية المستدامة:

كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول (4):

جدول (4) المتوسطات الحسابية واختبار T لفقرات محور التنمية المستدامة

م	الفقرات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية	قيمة T	مستوى الدلالة (0.05≥P)	الرتبة	الاتجاه
1	يعمل المصرف على تحقيق التنمية التي تستجيب لاحتياجات الأجيال الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة للاستجابة أو الوفاء باحتياجاتها.	3.92	0.957	78.4	7.06	0.000	5	عالٍ
2	يعمل المصرف على إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية وتوجيه التغير التقني والمؤسساتي بطريقة تضمن تحقيق واستمرارها لضمان التنمية المستدامة.	3.97	0.959	79.4	7.43	0.000	3	عالٍ
3	يضع المصرف جملة من الأهداف يتم من خلالها التركيز على الأمد البعيد بدلًا من الأمد القصير كأحد ركائز التنمية المستدامة.	4.05	1.050	81.0	7.35	0.000	2	عالٍ
4	يؤمن المصرف بأن الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة يضمن تنويع وتطوير الإنتاج الوطني وتقوية البنى التحتية وتعزيز الترابط بين القطاعات المختلفة.	4.10	0.968	82.0	7.12	0.000	1	عالٍ
5	يتبنى المصرف أسس التنمية المستدامة في طرق وأساليب تسييرها بما يسمح لها بالانخراط وانتهاج عملية التحسين المستمر.	3.69	1.055	73.8	5.10	0.000	9	عالٍ
6	يتبنى المصرف أسس التنمية المستدامة ويعمل على تفعيل دورها في تلبية الرغبات والمتطلبات المتزايدة لزبائنه وموارده البشرية وتحقيق مصالح الأطراف المرتبطة بأدائه.	3.56	0.995	71.2	5.54	0.000	10	عالٍ
7	يحرص المصرف على تحقيق مبدأ العدالة في توزيع الموارد بين الأجيال.	3.77	0.986	75.4	4.74	0.000	8	عالٍ
8	يعمل المصرف على تنمية الوعي بمفهوم التنمية المستدامة وأهدافها ومبادئها.	3.90	0.940	78.0	7.04	0.000	6	عالٍ
9	يعمل المصرف على تحقيق التوازن بين الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية.	3.79	0.918	75.8	4.23	0.000	7	عالٍ
10	يعمل المصرف على مواجهة التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل سليم.	3.41	1.011	68.2	3.54	0.000	13	عالٍ
11	يضع المصرف استراتيجية مناسبة لمنع التلوث ويهتم بالرقابة المستمرة على البيئة.	3.49	0.850	69.8	4.24	0.000	11	عالٍ
12	يعمل المصرف على تحسين البيئة المادية للعمل باستمرار وتحسين مستوى الخدمات الصحية والبيئية.	3.97	0.968	79.4	6.47	0.000	4	عالٍ
13	يسعى المصرف إلى تحسين مستوى تدريب العاملين على آليات تحقيق التنمية المستدامة.	3.47	0.986	69.4	3.50	0.000	12	عالٍ
المتوسط العام لفقرات محور التنمية المستدامة		**3.78**	**0.863**	**75.6**	**6.64**	**0.000**	**عالٍ**	

المصدر: التحليل الاحصائي لبيانات البحث الميداني ن=54 مستوى الدلالة (P=0.05)

من الجدول رقم (4) نلاحظ أن المتوسط الحسابي العام لإجابات أفراد عينة البحث عن فقرات محور التنمية المستدامة بلغ (3.78)، وهذا يعنى أنّ توافُر فقرات محور التنمية المستدامة مجتمعةً معًا تقع عند المستوى (متوافر بدرجة عالية)؛ إذ تنتمي قيمة الوسط الحسابي العام إلى فئة المقياس (3.40-4.20) ويُشير إلى توافر عالي للتنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن، وتشير قيمة الانحراف المعياري العام إلى تقارُب الآراء وتجانسها بشأن المحور إذ بلغت قيمته (0.863)، بوزن نسبي عالٍ بلغ (75.6%)، ويعني أن (75.6%) يرون أن التنمية المستدامة متوافرة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن، وهو ما أكدته نتيجة اختبار T إذ بلغت قيمتها (6.64) وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يدل على أن متوسط درجة الاستجابة للتنمية المستدامة تزيد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي (3).

ويبين تحليل إجابات أفراد عينة البحث عن درجة توافر فقرات محور التنمية المستدامة أن متوسط درجات التوافر لجميع الفقرات تراوحت بين (3.41 – 4.10)، ومن ثمّ كانت في المستوى (متوافر بدرجة عالية) إذ كانت أعلاها توافرًا الفقرة الرابعة التي نصها: (يؤمن المصرف بأن الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة يضمن تنويع وتطوير الإنتاج الوطني وتقوية البنى التحتية وتعزيز الترابط بين القطاعات المختلفة) بوسط حسابي عالي بلغ (4.10)، وانحراف معياري (0.986)، وبوزن نسبي بلغ (82.0%)، وبلغت قيمة اختبار T (7.12) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يعني أن هناك موافقة كبيرة على هذه الفقرة، وكانت أدناها توافراً الفقرة العاشرة التي نصها (يعمل المصرف على مواجهة التحديات المتعلقة بالتنمية المستدامة بشكل سليم) بوسط حسابي عالي بلغ (3.41)، بانحراف معياري (1.011) وبوزن نسبي عالٍ بلغ (68.2%)، وبلغت قيمة اختبار T (3.54) وهي موجبة وكان مستوى المعنوية لها (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يدل على أن هناك موافقة عالية على هذه الفقرة.

وبصورة عامة ومن اختبار (T) ومستوى المعنوية كان مستوى الدلالة معنويًّا وبدرجة كبيرة جدًّا من الناحية الإحصائية لكافة الفقرات واجمالي المحور فيما يتعلق باتجاه إجابات أفراد عينة البحث نحو مرحلة التنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن (عينة البحث)، وهذا ما أظهرته قيم اختبار (T) الموجبة ومستوى الدلالة الإحصائية أقل من (0.05) لكافة الفقرات واجمالي المحور؛ وذلك يُشير إلى معنوية الاتجاه عن قيمة الوسط الفرضي لمقياس ليكرت الخُماسي الذي يساوي (3)، وهو ما يعني موافقة المبحوثين بدرجة عالية على هذه الفقرات.

اختبار فرضيات البحث:

لاختبار فرضيات البحث تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لكل فرضية كما يلي:

الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للحوكمة بأبعادها (الإفصاح والشفافية، والمساءلة، والكفاءة والفاعلية، والمسؤولية، والعدل والمساواة) في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن. ولاختبار الفرضية الرئيسة الأولى تم اختبار الفرضيات المنبثقة منها كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للإفصاح والشفافية في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن.

وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول (5):

جدول (5) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الإفصاح والشفافية في تحقيق التنمية المستدامة

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل الوضوح R^2	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة sig
الإفصاح والشفافية	ثابت الانحدار α	1.903	0.639	0.409	5.367	40.75	0.000
	معامل الانحدارb	.5310			6.384		
$y = 1.903 + 0.531x$							

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات البحث الميداني.

المتغير المستقل الإفصاح والشفافية والمتغير التابع التنمية المستدامة:

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (5) وجود علاقة تأثير ايجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بالإفصاح والشفافية في المتغير التابع والمتمثل بالتنمية المستدامة؛ إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.531)، أي: إنه كلما زاد الإفصاح والشفافية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن بمقدار وحدة قياس واحدة أدى إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.531) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.639) وهو معامل ارتباط طردي معنوي متوسط، أي أنه كلما زاد الإفصاح والشفافية يؤدي إلى زيادة التنمية المستدامة والعكس صحيح، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذات دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبارt، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار السابق والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.409) مما يشير إلى إن (40.9%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على التنمية المستدامة تعود إلى الإفصاح والشفافية وحده (مع ثبات بقية العوامل الاخرى) بينما (59.1%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على التنمية المستدامة تعود إلى عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج، وقد أشار اختبار(F) الذي بلغت قيمته (40.75) إلى أن نموذج الانحدار أعلاه ذو دلالة إحصائية إذ بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وبهذه النتائج يمكن القول أن الإفصاح والشفافية بوصفه أحد أبعاد الحوكمة له أثر إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن، ومن ذلك نتوصل إلى رفض فرضية العدم (0H) للفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للإفصاح والشفافية في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن) ونقبل الفرضية البديلة 1H)) التي تنص على أنه: (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للإفصاح والشفافية في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن).

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للمساءلة في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن.

وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول (6):

جدول (6) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر المساءلة في تحقيق التنمية المستدامة

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل الوضوح R^2	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة sig
المساءلة	ثابت الانحدار α	1.304	0.334	0.112	10.496	7.411	0.000
	معامل الانحدارb	.2010			2.722		
$y = 1.304 + 0.201x$							

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات البحث الميداني.

المتغير المستقل المساءلة والمتغير التابع التنمية المستدامة:

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (6) وجود علاقة تأثير ايجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بالمساءلة في المتغير التابع والمتمثل بالتنمية المستدامة؛ إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.201)؛ أي: أنه كلما زاد المساءلة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن بمقدار وحدة قياس واحدة أدى إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.201) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.334) وهو معامل ارتباط طردي معنوي متوسط؛ أي أنه كلما زاد المساءلة يؤدي إلى زيادة التنمية المستدامة والعكس صحيح، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذات دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبارt، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار اعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.112) وذلك يشير إلى أن (11.2%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على التنمية المستدامة تعود إلى المساءلة وحده (مع ثبات بقية العوامل الأخرى) في حين (88.8%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على التنمية المستدامة تعود إلى عوامل أخرى غير مدرجة في النموذج، وقد أشار اختبار(F) الذي بلغت قيمته (7.41) إلى أن نموذج الانحدار السابق ذو دلالة إحصائية؛ إذ بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وبهذه النتائج يمكن القول إن المساءلة بوصفه أحد أبعاد الحوكمة له أثر إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن، ومن ذلك نتوصل إلى رفض فرضية العدم ((0H للفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq$ 0.05) للمساءلة في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن) ونقبل الفرضية البديلة (1H) التي تنص على أنه (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للمساءلة في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للكفاءة والفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن. وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول (7):

جدول (7) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر الكفاءة والفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة sig
الكفاءة والفاعلية	ثابت الانحدار α	1.502	0.683	0.467	5.851	30.158	0.000
	معامل الانحدارβ	.5960			8.727		
$y = 1.502 + 0.596x$							

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات البحث الميداني.

المتغير المستقل الكفاءة والفاعلية والمتغير التابع التنمية المستدامة:

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (7) وجود علاقة أثر إيجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بالكفاءة والفاعلية في المتغير التابع والمتمثل بالتنمية المستدامة؛ إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.596)، أي: إنه كلما زاد الكفاءة والفاعلية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن بمقدار وحدة قياس واحدة يؤدي إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.596) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.683) وهو معامل ارتباط طردي معنوي متوسط، أي أنه كلما زاد الكفاءة والفاعلية يؤدي إلى زيادة التنمية المستدامة والعكس صحيح، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذات دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار t، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار اعلاه والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.467) مما يشير إلى أن (46.7%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على التنمية المستدامة تعود إلى الكفاءة والفاعلية وحده (مع ثبات بقية العوامل الأخرى) في حين (53.3%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على التنمية المستدامة تعود إلى عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج، وقد أشار اختبار(F) الذي بلغت قيمته (30.16) إلى إن نموذج الانحدار السابق ذو دلالة إحصائية إذ بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وبهذه النتائج يمكن القول أن الكفاءة والفاعلية بوصفها أحد أبعاد الحوكمة لها أثر إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن، ومن ذلك نتوصل إلى رفض فرضية العدم (0H) للفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للكفاءة والفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن) ونقبل الفرضية البديلة 1H)) التي تنص على أنه: (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للكفاءة والفاعلية في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن).

الفرضية الفرعية الرابعة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للمسؤولية في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن. وكانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول (8):

جدول (8) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر المسؤولية في تحقيق التنمية المستدامة

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة sig
المسؤولية	ثابت الانحدار α	.0440	0.650	0.442	.060	27.07	0.000
	معامل الانحدار b	.9290			5.20		
$y = 0.044 + 0.929x$							

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات البحث الميداني.

المتغير المستقل المسؤولية والمتغير التابع التنمية المستدامة:

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (8) وجود علاقة أثر ايجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بالمسؤولية في المتغير التابع والمتمثل بالتنمية المستدامة، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.929)، أي: إنه كلما زاد المسؤولية في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن بمقدار وحدة قياس واحدة أدى إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.929) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.650) وهو معامل ارتباط طردي معنوي متوسط، أي: إنه كلما زادت المسؤولية أدى إلى زيادة التنمية المستدامة والعكس صحيح، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذات دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبارt، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار السابق والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.442) وذلك يشير إلى أن (44.2%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على التنمية المستدامة تعود إلى المسؤولية وحده (مع ثبات بقية العوامل الأخرى) في حين (55.8%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على التنمية المستدامة تعود إلى عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج، وقد أشار اختبار(F) الذي بلغت قيمته (27.07) إلى أن نموذج الانحدار السابق ذو دلالة إحصائية حيث بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وبهذه النتائج يمكن القول إن المسؤولية بوصفها أحد أبعاد الحوكمة لها أثر إيجابي في تحقيق التنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن، ومن ذلك نتوصل إلى رفض فرضية العدم ((0H للفرضية الفرعية الرابعة التي تنص على أنه: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq$ 0.05) للمسؤولية في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن) ونقبل الفرضية البديلة (1H) التي تنص على أنه: (يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للمسؤولية في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن).

الفرضية الفرعية الخامسة: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للعدل والمساواة في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن. كانت أهم النتائج اللازمة لاختبار هذه الفرضية موضحة في الجدول (9):

جدول (9) نتائج الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر العدل والمساواة في تحقيق التنمية المستدامة

المتغير المستقل	المعاملات	قيم المعاملات	معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	قيمة t المحسوبة	قيمة f المحسوبة	مستوى الدلالة sig
العدل والمساواة	ثابت الانحدار α	1.513	0.621	0.386	5.04	54.65	0.000
	معامل الانحدار β	0.586			7.39		
$y = 1.513 + 0.586x$							

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات البحث الميداني.

المتغير المستقل العدل والمساواة والمتغير التابع التنمية المستدامة:

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (9) وجود علاقة تأثير ايجابية وذات دلالة معنوية للمتغير المستقل المتمثل بالعدل والمساواة في المتغير التابع والمتمثل بالتنمية المستدامة، إذ بلغت قيمة معامل الانحدار (0.586)، أي: أنه كلما زاد العدل والمساواة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن بمقدار وحدة قياس واحدة أدى إلى زيادة في تحقيق التنمية المستدامة بمقدار (0.586) من الوحدة، في حين بلغت قيمة معامل الارتباط (0.621) وهو معامل ارتباط طردي معنوي متوسط، أي: إنه كلما زاد العدل والمساواة يؤدي إلى زيادة التنمية المستدامة والعكس صحيح، وهذان المعاملان – معامل الانحدار ومعامل الارتباط – ذات دلالة معنوية بحسب ما أشار إليه اختبار t، أما القابلية التفسيرية لنموذج الانحدار السابق والمتمثلة في معامل التحديد فقد بلغت قيمته (0.386) مما يشير إلى أن (38.6%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على التنمية المستدامة تعود إلى العدل والمساواة وحده (مع ثبات بقية العوامل الاخرى) بينما (61.4%) من التغيرات والتأثيرات التي تطرأ على التنمية المستدامة تعود إلى عوامل اخرى غير مدرجة في النموذج، وقد أشار اختبار(F) الذي بلغت قيمته (54.65) إلى أن نموذج الانحدار السابق ذو دلالة إحصائية إذ بلغت قيمة مستوى دلالة (F) (0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وبهذه النتائج يمكن القول أن العدل والمساواة بوصفها أحد أبعاد الحوكمة لها تأثير ايجابي في تحقيق التنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن، ومن ذلك نتوصل إلى رفض فرضية العدم (0H) للفرضية الفرعية الخامسة التي تنص على أنه (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للعدل والمساواة في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن) ونقبل الفرضية البديلة 1H التي تنص على أنه: (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للعدل والمساواة في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن).

من الفرضيات الفرعية الخمس والمنبثقة من الفرضية الرئيسة الأولى والتي تبين منها وجود تأثير إيجابي معنوي لأبعاد الحوكمة المتمثلة بـ (الإفصاح والشفافية، المساءلة، الكفاءة والفاعلية، المسؤولية، العدل والمساواة) في التنمية المستدامة من وجهة نظر العاملين في المصارف التجارية الخاصة في محافظة عدن (عينة الدراسة)، نتوصل إلى رفض فرضية العدم للفرضية الرئيسة الأولى للدراسة (فرضية العدم 0H) التي تنص على أنه: (لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للحوكمة بأبعادها: (الإفصاح والشفافية، والمساءلة، والكفاءة والفاعلية، والمسؤولية، العدل والمساواة) في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن) وتحل محلها الفرضية البديلة 1H)) والتي تنص على أنه: (يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) للحوكمة بأبعادها (الإفصاح والشفافية، والمساءلة، والكفاءة والفاعلية، والمسؤولية، العدل والمساواة) في تحقيق التنمية المستدامة لدى المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن).

الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد عينة البحث تجاه الحوكمة والتنمية المستدامة تعزى لتباينهم في الخصائص الشخصية والوظيفية المتمثلة بـ (النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، والمركز الوظيفي، وسنوات الخبرة).

ولاختبار الفرضية الرئيسة الثانية سيتم اختبار الفرضيات المتفرعة منها كل على حدة كما يلي:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد عينة البحث تجاه الحوكمة والتنمية المستدامة تعزى إلى النوع. وقد جاءت النتائج كما يبينها الجدول (10):

جدول (10) نتائج اختبار T لمعرفة دلالة الفروق بين متوسطي إجابات الذكور والإناث

المحور	النوع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة	النتيجة الإحصائية
الحوكمة	ذكر	3.79	.5240	0.210	0.834	لا توجد فروق جوهرية
	انثى	3.73	.4270			
التنمية المستدامة	ذكر	3.86	.3650	0.246	0.806	لا توجد فروق جوهرية
	انثى	3.70	.4430			

المصدر: إعداد الباحث من بيانات البحث الميداني باستخدام برنامج SPSS

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (10) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات الذكور والإناث في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن، أي: إن النوع لا يؤثر في إجابات أفراد العينة بشأن متغيرات البحث المتمثلة بـ الحوكمة والتنمية المستدامة وأن الذكور والإناث لهم الآراء والاعتقاد والإجابات نفسها تجاه متغيرات البحث المتمثلة بـ الحوكمة والتنمية المستدامة، إذ بلغت قيمة اختبار T ((0.210 (0.246) على التوالي وكان مستوى الدلالة الإحصائية لها (0.834) (0.806) على التوالي وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، ومن ذلك نتوصل إلى قبول الفرضية الفرعية الأولى والتي تنص على أنه: (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الحوكمة والتنمية المستدامة تعزى إلى النوع).

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد عينة البحث تجاه الحوكمة تعزى إلى الخصائص الشخصية والوظيفية المتمثلة (العمر، والمؤهل العلمي، والمركز الوظيفي، وسنوات الخبرة). ولاختبار هذه الفرضية استعمل الباحثون الاختبارات المعلمية والمتمثلة في تحليل التباين الأحادي (One Wαy ANOVA) (كون الخصائص أكثر من فئتين)، وجاءت النتائج كما يبينها الجدول الآتي:

جدول (11) تحليل التباين الأحادي لمتوسطات إجابات عينة الدراسة تجاه الحوكمة وفقًا للخصائص الشخصية

الخاصية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
العمر	بين المجموعات	2.345	3	.7820	1.502	.2250	لا توجد فروق جوهرية
	داخل المجموعات	26.025	50	.5210			
	المجموع	23.629	63				
المؤهل العلمي	بين المجموعات	1.345	3	0.448	.8300	.4840	لا توجد فروق جوهرية
	داخل المجموعات	27.025	50	.5410			
	المجموع	28.370	53				
المستوى الوظيفي	بين المجموعات	.4940	4	.1230	.2170	.9280	لا توجد فروق جوهرية
	داخل المجموعات	27.876	49	.5690			
	المجموع	28.370	53				
سنوات الخدمة	بين المجموعات	3.201	3	1.067	2.119	.1090	لا توجد فروق جوهرية
	داخل المجموعات	25.170	50	.5030			
	المجموع	28.370	53				

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات البحث الميداني باستخدام برنامج SPSS

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (11) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة بحسب الخصائص المتمثلة بـ (العمر، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي، وسنوات الخدمة) تجاه الحوكمة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن، أي أن (العمر، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي، وسنوات الخدمة) لا تؤثر في إجابات أفراد العينة حول الحوكمة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن (عينة البحث)، ولهم الآراء والاعتقاد والإجابات نفسها تجاه الحوكمة، ونلاحظ ذلك من قيمة اختبار F البالغة (1.502) (0.830) (0.217) (2.119) للخصائص الأربع على التوالي، بمستوى دلالة بلغ (0.225) (0.484) (0.928) (0.109) على التوالي وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يوضح لا توجد أي فروق ذات دلالة معنوية، وإن وجدت بعض الفروق في المتوسطات فهي فروق رقمية وليست جوهرية بحسب ما أشار إليه اختبار تحليل التباين الأحادي (One Wαy ANOVA)، ومن ذلك نتوصل إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أنه (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الحوكمة تعزى إلى الخصائص الشخصية والوظيفية المتمثلة بـ (العمر، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي، وسنوات الخدمة).

الفرضية الفرعية الثالثة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) في إجابات أفراد عينة البحث تجاه التنمية المستدامة تعزى إلى الخصائص الشخصية والوظيفية المتمثلة (العمر، والمؤهل العلمي، والمركز الوظيفي، وسنوات الخبرة). وقد جاءت النتائج كما يبينها الجدول (12):

جدول (12) تحليل التباين الأحادي لمتوسطات إجابات عينة الدراسة تجاه التنمية المستدامة على وفق الخصائص الشخصية

الخاصية	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة	مستوى الدلالة	القرار
العمر	بين المجموعات	2.708	3	.9030	1.833	.1530	لا توجد فروق جوهرية
	داخل المجموعات	24.625	50	.4930			
	المجموع	27.333	53				
المؤهل العلمي	بين المجموعات	3.333	3	1.111	2.315	.0870	لا توجد فروق جوهرية
	داخل المجموعات	24.000	50	.4800			
	المجموع	27.333	53				
المستوى الوظيفي	بين المجموعات	.6350	4	.1590	.2910	.8820	لا توجد فروق جوهرية
	داخل المجموعات	26.698	49	.5450			
	المجموع	27.333	53				
سنوات الخدمة	بين المجموعات	2.779	3	.9260	1.886	.1440	لا توجد فروق جوهرية
	داخل المجموعات	24.554	50	.4910			
	المجموع	27.333	53				

المصدر: إعداد الباحثون من بيانات البحث الميداني باستخدام برنامج SPSS

يتضح من النتائج الموضحة في الجدول (12) أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة البحث بحسب الخصائص المتمثلة بـ (العمر، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي، وسنوات الخدمة) تجاه التنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن، أي: إن (العمر، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي، وسنوات الخدمة) لا تؤثر في إجابات أفراد العينة حول التنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن (عينة الدراسة)، ولهم الآراء والاعتقاد والإجابات نفسها تجاه التنمية المستدامة، ونلاحظ ذلك من قيمة اختبار F البالغة (1.833) (2.315) (0.291) (1.886) للخصائص الأربع على التوالي، بمستوى دلالة بلغ (0.153) (0.087) (0.882) (0.144) على التوالي وهي أكبر من مستوى الدلالة المعتمد في هذا البحث (0.05)، وهذا يوضح أنه لا توجد أي فروق ذات دلالة معنوية، وإن وجدت بعض الفروق في المتوسطات فهي فروق رقمية وليست جوهرية بحسب ما أشار إليه اختبار تحليل التباين الأحادي (One Wαy ANOVA)، ومن ذلك نتوصل إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أنه (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه التنمية المستدامة تعزى إلى الخصائص الشخصية والوظيفية المتمثلة بـ (العمر، والمؤهل العلمي، والمستوى الوظيفي، وسنوات الخدمة).

من الفرضيات الفرعية السابقة والمنبثقة من الفرضية الرئيسة الثانية والتي توصل منها إلى قبول فرض العدم للفرضيات الفرعية كافة؛ أي: عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الحوكمة والتنمية المستدامة في المصارف التجارية الخاصة العاملة في محافظة عدن، تعزى لاختلاف كل من (النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، والمركز الوظيفي، وسنوات الخبرة) ومن ثم نتوصل إلى قبول الفرضية الرئيسة الثانية التي تنص على أنه (لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \geq 0.05$) في إجابات أفراد عينة البحث تجاه الحوكمة والتنمية المستدامة تعزى لتباينهم في الخصائص الشخصية والوظيفية المتمثلة بـ (النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، والمركز الوظيفي، وسنوات الخبرة).

النتائج والتوصيات:

أولًا: النتائج

1. تبين أن مستوى تطبيق الحوكمة كان عاليًا، واتضح ذلك من أبعاد الحوكمة إذ توافرت جميعها بمستوى عالٍ وكان بعد المسؤولية أعلاها توافراً وبعد الكفاءة والفاعلية أدناها.
2. اتضح أن مستوى التنمية المستدامة كان عالياً في المصارف التجارية الخاصة في محافظة عدن.
3. تبين أن هناك أثرًا إيجابيًا ذا دلالة إحصائية لأبعاد الحوكمة المتمثلة بـ (الإفصاح والشفافية، المساءلة، الكفاءة والفاعلية، المسؤولية، العدل والمساواة) في التنمية المستدامة.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) في إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه الحوكمة والتنمية المستدامة تعزى لتباينهم في الخصائص الشخصية والوظيفية المتمثلة بـ (النوع، والعمر، والمؤهل العلمي، والمركز الوظيفي، وسنوات الخبرة).

ثانياً: التوصيات:

1. تعديل التشريعات والنصوص القانونية بما يتلاءم مع المستجدات التي جاءت بها حوكمة الشركات؛ بحيث تكون هناك نصوص قانونية واضحة يمكن الاستناد إليها.
2. إصدار مبادئ خاصة بحوكمة البنوك دون الاستغناء عن المبادئ الدولية التي أصدرتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمبادئ، التي أصدرتها بقية الدول والمؤسسات المختصة، وذلك بهدف خلق مبادئ ملائمة لبيئة الأعمال اليمنية بالاعتماد على التجارب العربية والدولية.
3. إلزام العمل بالقواعد الأساسية لحوكمة المصارف، والتي تتلخص بالشفافية والمساءلة والمسؤولية والاستقلالية والعدالة، وإلزامها بالإفصاح عن مدى العمل بها في التقارير السنوية.
4. الاهتمام بتطبيق مبادئ الحوكمة لما لها من أثر في تحقيق التنمية المستدامة.
5. إجراء مزيد من الدراسات عن الحوكمة والتنمية المستدمة على مستوى المصارف في عموم المحافظات اليمنية ومنظمات الأعمال الأخرى.

المراجع:

- إبراهيم، ليث خليل (2013م). تأثير آليات الحوكمة على الإفصاح المحاسبي الطوعي في القطاع المصرفي: دراسة إستطلاعية في مصارف القطاع الخاص العراقية. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق.
- ابو زنط، ماجدة وغنيم، محمد (2009م). التنمية المستدامة من منظور الثقافة العربية الإسلامية. مجلة دراسات العلوم الاوربية، المجلد 36، العدد 1، الأردن.
- البسام، بسام عبدالله (2014م). الحوكمة الرشيدة المملكة العربية السعودية حالة دراسية. بحوث اقتصادية عربية، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 67.
- الجابري، فرح قاسم (2020م). دور حوكمة الشركات في تحسين السمعة: دراسة تحليلية مقارنة في بعض شركات الاتصالات. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق.
- الزايغ، اياد رمضان (2021م). أثر الحوكمة على الالتزام التنظيمي دراسة تطبيقية على أكبر الجامعات العاملة في قطاع غزة وفق بطاقة مركز التكامل المتوسطي. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

- الزحيم، علاء جميل (2013م). دور آليات حوكمة الشركات في الرقابة على تكاليف المسؤولية الاجتماعية: دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الكوفة، بغداد، العراق.
- السكارنة، بلال خلف (2009م). اخلاقيات العمل. دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
- الشريف، إقبال عدنان (2008م). جودة الأرباح وعلاقتها بالحاكمية المؤسسية: دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن.
- الشمري، فهد مغيمش (2015م). قياس وتحليل أثر السياسة المالية على بعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق للمدة (1990 – 2013). أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة كربلاء، العراق.
- الغزي، سعود سعد (2022م). التكامل بين تقنيتي محاسبة استهلاك الموارد ونظرية القيود لتدعيم تطبيق حوكمة الشركات. أطروحة دكتوراه غير منشوره، جامعة كربلاء، كربلاء، العراق.
- باماجد، منى أحمد (2011م). مدى التزام مديرو الشركات المساهمة اليمنية بتطبيق معايير حوكمة الشركات: دراسة تحليلية لأراء عينة من مديري الشركات المُساهمة اليمنية/ عدن. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عدن، اليمن.
- بقة، شريفة والعايب، عبدالرحمن (2008م). العمل والبطالة كمؤشرين لقياس التنمية المستدامة: حالة الجزائر. ابحاث اقتصادية وإدارية، المجلد 02 (04).
- حسونة، عبدالغني (2013م). الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة محمد خيضر-بسكرة، الجزائر.
- غناية، محمد وحليمي (2021م). حكيمة، أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للمؤسسات المالية القطرية: دراسة قياسية. مجلة الرسالة للدراسات والبحوث الإنسانية، المجلد 6، العدد 3.
- غضبان، ليلى (2021م). دور الحوكمة في تحقيق التنمية المستدامة. مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 11، العدد 2.
- قطوش، بشرى وجنوحات، فضيلة (2018م). دور تطبيق الحوكمة ومكافحة الفساد في تحقيق التنمية المستدامة في الدول العربية. مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، المجلد 05 (01).
- مختار، عبدالهادي (2017م). الاقتصاد الأخضر ورهان التنمية المستدامة في الجزائر. مجلة البحوث العملية في التشريعات البيئية، العدد التاسع.
- مركز المشروعات الدولية الخاصة، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (د. ت). حوكمة الشركات: العلاقة بين حوكمة الشركات وعملية التنمية. الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

المراجع الأجنبية:

1. Abdoush, Tony (2017). Corporate governance, firm performance and efficiency: three empirical analyses of the UK insurance industry. University of Southampton, Southampton Business School, Doctoral Thesis, 258pp.

2. Gardachew Worku Fekadu, (2015). Corporate Governance on Financial Performance of Insurance Industry, Corporate Ownership & Control, Volume 13, Issue 1, 2015.

3. Stojanović, I., Ateljević, J., & Stević, R. S. (2016). Good Governance as a Tool of bSustainable Development. European Journal of Sustainable Development, 5.